المفهم فالامر به دال عليه لانها ان التمسك بتلك الاية الشريفة على حجية الكتاب دورى قلنا الوا
من الاستدلال لها تحصيل الوصف على الحجية لتفيد القطع بعد تراكمه مع الظنون السابقة
وليس الغرض اثبات المطلوب بتلك الاية الا استقلالا فيالجملة حجية الكتاب حال ريب فيه وبلا
شبهة يفيد به لكن حجية مفيد بعدم حصول الوصف على الحال فظهر ان الاقتصار بالظنون
الكتابية غير كاف واما السنة فهى اما متواتر واما احاد واما المتواتر اما لفظى او معنوى او
لفظى ومعنوى والاجماع ان افاد القطع اللا نضمامى غاية الندرة والاول وان كان قطع الصدور
الا انه ظنى الدلالة ومع ذلك فهو نادر ولكنه على فرض وجوده قطع الاعتبار والحاصل ان
المتواتر اللفظى سواء كان منقولا بمعنى واحد ام لا قليل فى الاحكام كالمتواتر المعنوى فقط
واما الاحاد فهى اما محفوفة بالقرائن القطعية الدالة على صدق الصدوق او المظنون ام لا
واما للقراءة عنها اما الثلثة الاول فهى نادرة واما الاخير فهو ظنى دلالة واعتبارا فانقدح حال
جميع الاخبار المودعة
صول لنا المحدث الاسترابادى وجمع من الاخباريين ان الاخبار المودعة فى الكتب الاربعة
كلها قطعية الصدور نظرا الى شهادة محدثين الثلثة مع كونهم من فحول العلماء وصلحائهم
وكونهم قريبا العهد فى الاصول الاربعماة التى انتخب من مصنفات اربعة الاف مصنف على ان
الاخبار التى ذكروها فى كتبنا انما تكون من الاخبار الصحيحة ولا شك ان الصحة عندهم عبارة
عن قطعية الصدور قلنا اولا ان هؤلاء الثقلة كما ترى موضع صرح بما ذكرت اما الشيخ فلم
يحكم بصحة الاخبار المودعة فى كتابيه للتهذيب والاستبصار وادعاء الخصم عليه انه
صرح به فى الكتاب العدة محض افتراء على ما صرح به الفاضل التوقى من انى تصفحت كتاب
العدة من اوله الى اخره ولم اجد كلا ما للشيخ يشعر بذلك فضلا عن كونه صريحا واما
الصدوق فهو رحمه الله مع ان قال فى اول كتابه ما ذكرت لكن يظهر منه انه رجع عن
هذا القول وهذا النقل وان لم يكن محققا لكنه يرفع القطع ويورث الوهن واما الكلينى فهو
وان قال بذلك فى اول كتابه ولم يرجع عما قال لكن قوله بان هؤلاء الثلثة شهد واعلى ذلك
فاسد وثانيا سلمنا شهادة الثلثة على صحة ما فى كتبهم ولكنك منا بين علمت ان الصحة عند
القدماء هى قطعية الصدور وقد بينا فى عبارة عن الوثوق بالصدور اعم من القطع والظن وقد
صرح بما ذكرنا من معنى الصحة عند القدماء جمع من المحققين فانقلت انه قد صرح جمع من العلماء

على ان الصحة عند القدماء عبارة عن قطعية الصدور قلنا هذا مجرد الافتراء على فرض التسليم
يكون قول هؤلاء معارضا بقول هؤلاء فيحصل التعارض بين النقول فى ابين بحصل ذلك القطع
بان الصحة عندهم هو ما ذكر هؤلاء دون هؤلاء دون الجمع المحمول ما ذكر نفع القطع من البين فى النقول
بقطعية صدور الاخبار المودعة فى الكتب الاربعة وثالثا سلمنا كون الصحة عندهم ما ذكر هؤلاء
لهذا المعنى الذى ذكرت من قطعية الصدور لكن قول الصدوق بان هذه الاخبار عندى
الصدور اما ان يكون مفيدا للوصف او للقطع اما الاول فلا يجدى بل نضما واما الاخير فنقول
ان حصول القطع الحاصل من قول الصدوق اما قطع عقلى واما قطع عادى اما الاول فهو
جلى واما الاخير فنقول ان القطع العادى مقتضاه ومعناه ان مقتضى عادته يكون افادة
القطع بحيث لو لم يفده لتخلف مقتضى عادته فاذن كيف يكون قول الصدوق مفيدا للقطع
عادة مع ان فحول العلماء ينكرون ذلك وقد تبا سلمنا عدم كون معنى قطع العادى ما ذكرنا
لكن نقول كيف يحصل القطع بقول فلم يصل احتماله بقرينة فى الكذب سلمنا عدم التعدى فى الكذب
لكن نقول ان القطع بالصدور الحاصل للصدوق انما يكون من جهة الاجتهاد فيحتمل السهو
او من الناقل له والخطاء منه او من الناقل له ويحتمل التبديل من الناقل وضده ويشمل النقل
بالمعنى منه او من الناقل كما هو غالب وفى احتمال الخطاء فى فهم المراد فيه قيام ذلك الاحتمال من ابى
حصل لذلك القطع بكلامه وخاصا ان قول الثلثة يكون لذلك محصلا للقطع لكن قول
كل واحد واحد كيف يكون محصلا للقطع لذلك وسادسا سلمنا ان قول كل واحد واحد يفيد
ذلك القطع ولكن نقول من ابن حصل لذلك القطع بان الصدوق قاطع بهذا الحديث الخ
الخاص المعروض عليك مثل مع احتمال التبديل والنقل سهوا والزيادة والنقصان من الشيخ
الى غير ذلك من الاحتمالات الاترى ان جميع العلماء يدعون تواتر النقول من جهة المجموع
وليس ادعاءه فى كلية وسابعا سلمنا جميع ذلك لكن هل انت لا تقطع بان فى هذا الاحاديث
المودعة فى الفقيه يكون حديث غير صادر من المعصوم سلمنا عدم قطعك بذلك اولا
تظن سلمنا عدم ظنك بذلك اولا تشك سلمنا عدم شكك اولا تحتمل عندك وهو معنى
بناء على ان يكون هذا الحديث من ادراك فكيف حصل القطع لك بالصدور
نعم وثانيا سلمنا عدم حصول ذلك الا القطع بان هذا حديثا واصل من الاحاديث المودعة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)